جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
عنوان المداخلة	مجهودات الدولة لإعادة تهيئة المؤسسات من خلال الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قراءة للبرامج والواقع - دراسة حالة المندوبية الجهوية سطيف"	
الإسم واللقب	زين الدين عثماني	نجوى حبه
المؤهل العلمي	/	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ	أستاذة
التخصص	/	/
المؤسسة	/	جامعة محمد خيضر – بسكرة
ملاحظات	المندوبية الجهوية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME، سطيف	/

"مجهودات الدولة لإعادة تهيئة المؤسسات من خلال الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قراءة للبرامج والواقع – دراسة حالة المندوبية الجهوية سطيف"

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس لاقتصاديات الدول المتقدمة نظرا لما تقدمه من قيمة مضافة في الاقتصاد وما تضفيه من حركية بسبب قدراتها التنافسية العالية، ورغم ذلك إلا أنها تعاني من عدم قدرة العديد منها على الاستمرار وخروجها من السوق. في المقابل نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا تلعب نفس الدور وعليه بات لزاماً على الدولة و المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة أن ترفعا التحدي وتتجها نحو تحسينها وتطوير ها لرفع من تنافسياتها واستدامتها.

لذلك قامت الدولة بدعم هذا النوع من المؤسسات من خلال تبني مجموعة من البرامج الإصلاحية، التي يعد التأهيل أهمها كونه يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التفاعل الإيجابي مع محيطها وذلك بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها أداة الدولة لتنفيذ سياساتها، كون الدور الأساسي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة يقوم من جهة على دعم المقاولات مهما كان شكلها صغيرة أو متوسطة والعمل على استدامتها بتأهيلها، ومن جهة أخرى يساعد في تنويع النسيج الاقتصادي الجزائري. وعليه صيغت هذه الورقة البحثية لتوضيح الدور الذي تقوم به هذه الوكالة على المستوى الوطني –مع التركيز على المندوبية الجهوية سطيف– في محاولة لقراءة البرامج والواقع.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، تأهيل المؤسسات، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014.

Résumé:

Les petites et moyennes entreprises (PME) sont les bases des économies des pays développés grâce à leur valeur ajoutée dans l'économie et à leur dynamique compétitivité élevée, mais elles souffrent de l'incapacité de continuer dans le marché. En revanche, les PME en Algérie ne jouent pas le même rôle et ils imposent à l'État et aux PME algériennes de relever le défi et de chercher à les améliorer et à les développer pour accroître leur compétitivité et leur durabilité.

Par conséquent, l'Etat a soutenu ce type d'entreprises en adoptant un ensemble de programmes de réforme. Le programme de la mise à niveau est le plus important, il aide les PME à agir positivement avec leur environnement, en fonction de l'Agence nationale pour le développement des petites et moyennes entreprises qui représente un outil pour état pour mettre en œuvre ses politiques, le rôle principal de l'Agence nationale de développement des petites et moyennes entreprises(ANDPME) est de développer les PME basant sur la mise à niveau, et d'autre part contribuer à diversifier le tissu économique algérien. Ce document de recherche vise à clarifier le rôle joué par cette agence au niveau national - en mettant l'accent sur le comité régional Sétif- essayant de lire les programmes et la réalité.

Les mots clés :

Petites et moyennes entreprises, l'agence nationale de développement des petites et moyennes entreprises (ANDPME), La mise à niveau, le programme national de la mise à niveau des petites et moyennes entreprises 2014-2010.

مقدمـة:

اعتمدت الجزائر على العديد من البرامج والمخططات لإنعاش وتنمية الاقتصاد، اعتمادا على محورين أساسين هما: تنمية القطاعات من جهة، وتنمية فضاءات القطاعات من جهة أخرى، وهي حقيقة برامج تمتد إلى آفاق 2025، وينتظر منها تحقيق إقليم مستدام ضمن مخطط وطني لتهيئة الإقليم الذي ينسق بين أعمال القطاعات ويعمل على تحقيق استقرار للاقتصاد الكلي الجزائري.

من الناحية النظرية هناك شبه إجماع على أن جهود الدولة المبذولة في هذا الإطار مجهودات جد قيمة إلا أن الواقع قد يظهر عكس ذلك –حسب المختصين والباحثين في هذا المجال– لأنه بالرغم من التاريخ الطويل نسبيا لهذه البرامج إلا أننا نسجل تأخرا في تطور تنافسية الاقتصاد وعلى وجه التحديد تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المرتكز الأساسي لهذه البرامج.

حتى نكون أكثر إنصافا في تقييمنا لهذه البرامج سنحاول في بحثنا هذا –الذي يأخذ طابعا تطبيقيا بحتا– أن نركز على هيئة محددة نظرا لاختلاف مهام وأدوار الأجهزة المنطوية تحت هذه البرامج، وهي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME، وبالتحديد الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف، بالتالي دراستنا تعتمد على تحليل المهام والانجازات وتقييم محصلة النتائج بناء على جملة من المعايير ومحاولة استشراف المستقبل، وذلك انطلاقا من محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

هل نجحت مجهودات الوكـالة الوطنيـة لتطويـر المؤسسـات الصغيـرة والمتوسطـة في إعـادة تأهيـل نسيـج المؤسســات الصغيــرة والمتوسطــة؟

تتضمن الإجابة على هذه الإشكالية المطروحة التطرق للمحاور التالية:

– الإطـار المفاهيمي لواقع تعريف المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة بين القانون01–18 و17–02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة.

– دور الوكالة في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من تنافسيتها من خلال البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة 2010–2014، بالتركيز على الفرع الجهوي لسطيف.

1– الإطار المفاهيمي لواقع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القانون01–18 و17–02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من غير الممكن التطرق لمساهمة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون التعرض لمفهومين أساسين هما: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME لأنها تعتبر سبب وجودها ومحور نشاطها.

1-1– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "مقارنة بين تعريف القانون01–18 و17–02 المتضمنين للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة":

ما يهمنا في هذا العمل ليس الأطر النظرية ولا المفاهيمية لتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وإنما سنكتفي بالتطرق إلى تعريف المشرع الجزائري لمثل هذا النوع من المؤسسات، من خلال تناول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعديلات التي أحدثت بداية هذه السنة إثـر

صدور القانون التوجيهي الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتحديد المؤسسات التي يوجه لها نشاط الوكالة، من جهة وطبيعة التغيرات المستحدثة والغرض منها من جهة أخرى، للوصول إلى تحديد شريحة المؤسسات التي يمكنها الاستفادة من خدمات الوكالة.

1-1- 1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون التوجيهي 01-18 لسنة2001:

وفق المادة 05 من القانون التوجيهي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة:[1]

مهما كانت طبيعتها القانونية تقوم بإنتاج السلع و/ أو الخدمات:

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.
- تستوفي معيار الاستقلالية.

والجدول الموالي يلخص المعايير القانونية السابقة.

جدول رقم 01: معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القانون 01-18.

المؤسسة	العمال (عامل)	رقم الأعمال (دينار جزائري)	الحصيلة السنوية(دينار جزائري)
مصغرة TPE	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
صغيرة PE	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
متوسطة ME	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18،2001، ص 8-9.

1-1- 2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون التوجيهي17-02 لسنة 2017:

بناء على القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17-02 تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها:[2]

كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية تقوم بإنتاج السلع و/ أو الخدمات:

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (04) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية.
- ويتضح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 02: معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القانون 17-02

المؤسسة	العمال(عامل)	رقم الأعمال(دينار جزائري)	الحصيلة السنوية(دينار جزائري)
مصغرة TPE	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون	أقل من 20 مليون
صغيرة PE	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
متوسطة ME	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار	من 200 إلى 1 مليار

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02،2017، ص5-6.

من خلال الجداول 01 و02، نستخلص أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتكز على ثلاث معايير في كلا القانونين:

أ- **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد الوحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

ب- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.

ج- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا تملك رأسمال بمقدار 25 بالمائة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولكن الملاحظ هو أن المشرع الجزائري في القانون الجديد 17-02 رغم إبقائه على نفس المعايير في تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه قام بمراجعة الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة، وهذا من أجل تكييف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تطور الواقع الاقتصادي الحالي(التقلب في أسعار صرف الدينار الجزائري، التضخم، نشاط البنوك والمؤسسات المالية)، بحيث تم رفع حدود رقم الأعمال والحصيلة السنوية حسب صنف المؤسسات مما يقرب المفهوم من الواقع، ويمكن تفادي إقصاء عدد كبير من المؤسسات من الاستفادة من الدعم، وعليه فالمتوقع هو ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي ارتفاع إمكانية الاستفادة من كل أشكال الدعم والمساعدة الموجهة لهذا النسيج من المؤسسات.

كما أن القانون الجديد فصل في حالة تصنفت المؤسسة في فئة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى وفقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، وأعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها[3]. كما أن المشرع أشار بأن تجاوز الحصيلة السنوية للحدود السابقة لا يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين(02) ماليتين متتاليتين[4]. وترك إمكانية مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال والحصيلة السنوية عند الحاجة حسب المادة 13 من نفس القانون، وهذا بهدف تسهيل تكييف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تطورات الاقتصادية الوطنية والدولية.

2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد كل دولة نظاما خاصا بها لإعادة تأهيل مؤسساتها، وتختار لذلك البرامج والأجهزة التي تتلاءم مع طبيعة نسيجها الاقتصادي والاجتماعي، وهي الحال بالنسبة للجزائر، التي سعت لذلك من خلال عدة إجراءات أهمها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثلة له.

2-1- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014:

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعني أنه نظام للاستثمار بالمفهوم التقليدي للتأهيل ولا أنه نظام لإنقاذ المؤسسات التي تعاني من مشاكل، بل بالعكس هو آلية للتحسين الدائم التي تقود مسار التقدم، وتوضح الفرص والمخاطر الممكنة[5]، بالتالي فإن التأهيل: في المقام الأول عملية تعلم مستمر، والتفكير، والمعلومات والتبادل الثقافي من أجل الحصول على مواقف جديدة، وردود فعل وسلوكيات رجال الأعمال، وأساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة[6]، لذلك فإن برنامج التأهيل يستلزم داعما خارجيا يتضمن[7]:

- تأهيل محيط المؤسسات.
- تشخيص استراتيجي لقطاع الصناعة الخاص.
- خوصصة المؤسسات العامة.

ودعما آخرا داخليا يرتكز على[8]:

- تشخيص الموجود أو تشخيص حالي.
- تكوين الأشخاص المكلفين بإرساء لنظام التسيير الجديد.
- تحديث التجهيزات.
- تمويل مخطط التأهيل.

لقد حاول المسؤولون عن برامج التأهيل تغطية مختلف جوانبه الداخلية والخارجية، والتي يفترض أن تكون سببا في نجاحه في مختلف أبعادها، لكن القرار الأهم يبقى في يد المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن قرار القيام بالتأهيل هو قرار اختياري إرادي من طرف المؤسسة، كما أنها عملية موجهة للمؤسسات القادرة على البقاء والمنافسة، لأن غاية التأهيل ليست القيام بعملية التطهير المالي أو إنقاذ المؤسسات التي تعيش صعوبات شبه دائمة، ولكن الدفع بالمؤسسة بالدرجة الأولى على القدرة على التنافس والرفع من أدائها وتحسين كفاءتها وإنجازاتها.

2-2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المهام والاستراتيجيات

نشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 05-165 المؤرخ في: 2005/05/03 وقد مستها التعديلات في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017، فبعد أن كانت تعرف على أنها:" مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[9]، حيث أصبحت هيئة عمومية ذات طابع خاص تدعى في صلب النص "الوكالة "تكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضمن الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة بما في ذلك تحسين النوعية والجودة وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحدد مهام الوكالة وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم[10].

خلاف لما هو منصوص عليه في مرسوم الإنشاء الذي يمنحها مهام واسعة لتطوير المؤسسات انحصرت مهمتها في تسيير برنامج الوطني للتأهيل حتى أنها لم تتكفل بالشكل المطلوب بهذه المهمة بالنظر للنتائج المحققة والتي تعود إلى القيود المفروضة عليها بحكم النظام القانوني الذي تخضع له، والتي ينتظر أن ترفع بموجب هذه التعديلات والنصوص التنظيمية المنتظر طرحها وبداية تجسيدها. كخضوع أجهزة أخرى لتسييرها وإضافة مهام أخرى لها[11].

من الناحية الهيكلية تتكون الوكالة من خمس فروع جهوية موزعة على كافة التراب الوطني هي: الجزائر، عنابة، غرداية، وهران وسطيف. كما أنه من المقرر فتح ثلاث مندوبيات هي: قسنطية في الشرق الجزائري، البليدة في الوسط، وفرع جهوي في الغرب الجزائري على مستوى ولاية تلمسان، وهذا بهدف العمل على التقرب أكثر من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحسيس بأهمية البرنامج. كما أن الاستفادة من الإعانة المالية الممنوحة في إطار هذا البرنامج الوطني يمكن أن تستفيد منها كل مؤسسة جزائرية صغيرة أو متوسطة تزاول نشاطها

منذ سنتين على الأقل، وتتمتع بمؤشرات اقتصادية إيجابية توظف من: 05 إلى 250 عامل لهم صفة الديمومة على أن يكون نشاطها ضمن المجالات التالية[12]:

- الصناعات الغذائية .
- الصناعة.
- البناء والأشغال العمومية والري.
- الصيد البحري.
- السياحة والفندقة.
- الخدمات (باستثناء نشاطات إعادة البيع على الحالة).
- النقل.
- خدمات البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

إن قائمة النشاطات التي يتم تأهيل المؤسسات التي تنشط فيها تشير إلى تنوع المجالات المراد تأهيلها من قبل الوكالة، ولتحقيق تماسك في النسيج الاقتصادي ودعم المجالات التي تعرف بعض العراقيل، لذلك فإن المهام المنوطة بالوكالة تنوعت هي الأخرى.

2-2-1- مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الوكالة هي أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهذه الصفة تتولى الوكالة المهام الآتية[13]:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته .
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها، واقتراح التصحيحات الضرورية.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره.
- إنجاز دراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجيهات العامة للمؤسسات.
- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها.
- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتضح مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل من خلال الاستراتيجيات التي تتبناها لأنها تعكس المطلوب والمنتظر منها تحقيقه.

2-2-2- إستراتيجية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالنظر إلى حداثة وهشاشة أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، وبعد التزام الدولة الجزائرية بالتوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطرت هدفا أساسيا وهو وضع

إطار دائم للتكفل بكل مجالات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[14]، وذلك من خلال[15]:

- تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في الحصول على المعلومات وتنمية أدوات التسيير.
- تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير منهج الجوارية والاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تترجم مهام الوكالة واستراتيجياتها الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال لبلوغ الوكالة التأهيل الذي يعتمد على المراحل الأساسية الثلاث: تشخيص، استثمارات، والتكوين والمساعدة.

1- التشخيص: هو عملية دراسة وتحليل شامل للمؤسسة، من شأنها أن تساعد في اكتشاف واستخراج نقاط ضعف ونقاط قوة المؤسسة، فيتم تصحيح الأولى ودعم الثانية من أجل وضع الإجراءات اللازمة، وصولاً بعد ذلك إلى اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها المناسب لتعزيز وتحقيق الأهداف المرجوة.

2- الاستثمارات: وهي موزعة على أربع عمليات.

- **الاستثمارات اللامادية**: مثل التكوين، دراسات السوق ،الإدارة عبر وظائف المؤسسة (التسيير، التسويق، المحاسبة...).
- **الاستثمارات المادية للإنتاج**: تدعيم وسائل الإنتاج المباشرة.
- **الاستثمارات المادية ذات الأولوية**: وسائل مادية تزيد من القدرة الانتاجية وتدعم تنافسية المنتوج.
- **الاستثمارات التكنولوجية**: وهي استثمارات ذات طابع تكنولوجي.

3- التكوين والمساعدة التقنية: وهي مرحلة موزعة على ثلاث عمليات

- **التأطير**: وهو تكوين موجه لمسيري المؤسسة التحسين في عمليات التحكم.
- **المرافقة**: وهي تحمل الدولة لتكاليف مرافقة مكتب دراسات للمؤسسة من أجل العمليات الخاصة بالتصدير ، الابتكار ، التقييس...
- **الإشهاد على المطابقة**: وتتمثل في مساهمة الدولة من اجل حصول المؤسسة على شهادات الجودة والمطابقة.

بعد قبول ملف انخراط المؤسسة المترشحة للانضمام والاستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسلم للمؤسسة مقرر الاستفادة[16]، والشكل الموالي يوضح باختصار هذه المراحل.

الشكل(01): مراحل تأهيل الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: من إعداد الباحثين.

كما سبق وأشرنا فإن مهام الوكالة متعددة واستراتيجياتها متنوعة لا تقف عند تأهيل المؤسسات فالمراحل التي سلف ذكرها تم الاعتماد عليها بشكل فردي لكل مؤسسة منخرطة، لكن دور الوكالة يتعدى ذلك من خلال المتابعة المستمرة والتشخيص الدائم لمختلف القطاعات التي يغطيها برنامج التأهيل والسهر على توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها دعم نشاطها ونشاط متعامليها، والأكثر من ذلك فهي تعمل على التنسيق بينهم والسهر على تشجيع الابتكار، وربط العلاقات بين مختلف المؤسسات لبناء نسيج اقتصادي متماسك ومتطور.

3- دور الوكالة في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من تنافسيتها من خلال البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014 بالتركيز على مندوبية سطيف:

تطرقنا في العناصر السابقة إلى الناحية النظرية التي بني عليها برنامج التأهيل والذي تأسست لأجله الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقبل ذلك لابد من توضيح تركيبة النسيج الوطني العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الذي يتكون حسب إحصاءات وزارة الصناعة والمناجم لنهاية 2015 من: 1 014 075 مؤسسة منها 1 013 637 مؤسسة خاصة[17] أي ما يفوق نسبة 99,9% تتركز أغلبها في شمال البلاد حيث تسجل نسبة الكثافة الأكبر في أقصى الشمال بـ معدل 69% والهضاب العليا بـ 22% أما الجنوب فلا تتعدى 9% من إجمالي المؤسسات[18]، وهي في الحقيقة تعكس نوعا ما التركز الديمغرافي للسكان في الجزائر، أما عن الدور الفعلي الذي لعبته فسنحاول التطرق إليه مع التركيز على المندوبية الجهوية لسطيف من خلال متابعة حصيلة نشاطها.

3-1- نشاط الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن متابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحسيس بأهمية الانخراط فيه من المهام الرئيسية للوكالة كونه البرنامج الذي يهدف إلى تأهيل 20000 مؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومحيطها خلال 5سنوات، بتكلفة إجمالية تتحملها الدولة تقدر بـ 385 736 000 000 دينار جزائري، كما يهدف البرنامج الوطني إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها، بالإضافة

إلى دعم وضعية التسويق المحلي والخارجي، وقد وصل عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج نهاية نوفمبر 2016 إلى 4783 مؤسسة فقط[19]، تتوزع كما يظهر في الجدول التالي.

جدول رقم 03: تصنيف الملفات المودعة للتأهيل على المستوى الوطني من بداية البرنامج إلى نهاية السداسي الأول لسنة 2016.

	الجزائر	عنابة	سطيف	وهران	غرداية	الإجمالي
الملفات المودعة	1111	1183	1652	599	238	4783
المؤسسات المستفيدة من البرنامج	394	280	377	151	30	1232
نسبة الاستفادة إلى الملفات المودعة	%35,46	%23,66	%22,82	%25,20	%12,60	%25,75

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصاءات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتضح من الجدول السابق بأن أكبر عدد للملفات المودعة يظهر في مندوبية سطيف والتي تفوق الربع، في حين أن المندوبية الجهوية للجزائر العاصمة حققت أعلى نسبة للاتفاقيات المبرمة بين المؤسسات أي التي أبدت رغبتها في الاستفادة من البرنامج والتي بالفعل استفادت من البرنامج إلى إجمالي المؤسسات المستفيدة التي تصل إلى حدود 32% تليها مندوبية سطيف ثم وهران، فعنابة والأخيرة غرداية التي تتعدى نسبة مؤسساتها المستفيدة من إجمالي المؤسسات 02,43%، وهي بذلك بعيدة جدا عن باقي المندوبيات التي تتقارب نوعا ما في نسبة الاستفادة إلى الملفات المودعة التي تتراوح في المتوسط بين 23,66% و25,20% للمندوبيات الثلاث: عنابة، وهران وسطيف، في تتجاوز الجزائر العاصمة هذه المعدلات بما يفوق 10%، ولكن وعلى العموم تبقى النسبة الإجمالية منخفضة لأنها في حدود الربع(25,75%) فقط، أما من ناحية تركيبة طبيعة الأنشطة التي تقسمها الوكالة إلى تسع نشاطات أساسية هي: الصناعات الغذائية، البناء والأشغال العمومية والري، الصناعة، الخدمات، النقل، الصيد، السياحة والفندقة، خدمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال ونشاطات أخرى، فإنه يظهر تباين كبير في التصنيف الكلي للملفات المودعة للتأهيل على المستوى الوطني، فأغلبها لمؤسسات تنشط في الأشغال العمومية التي وصلت إلى 2960 مؤسسة أي ما يفوق 61,88% من إجمالي الملفات المودعة في حين أن أقل معدل هو للمؤسسات التي تنشط في مجال خدمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال والممثلة بـ 09 مؤسسات، ما يعادل نسبة 00,18% من إجمالي المؤسسات[20]، كما أن لكل مندوبية خصوصية في التصنيف حسب الأنشطة تحكمها بشكل كبير الأبعاد الجغرافية والتركيبة المحلية لكل منطقة.

3-2- نشاط الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف:

جاء اختيارنا للفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف، والتي لها لاهتمامها المباشر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأهم هو تركيزها على إعادة التأهيل لهذه المؤسسات، ولأن مندوبية سطيف تعطي عينة ممثلة للنسيج الاقتصادي الوطني كونها تغطي الجهة الشرقية من البلاد بمزيج من ولايات ساحلية، وأخرى تنتمي للهضاب العليا إضافة إلى ولايات صحراوية، حيث تشمل ثماني ولايات هي: المسيلة، برج بوعريريج، بجاية، جيجل، ميلة، باتنة، بسكرة، الوادي، سطيف، ما يعني أن مندوبية سطيف لها القدرة على تغطية كل نشاطات المحددة في برنامج التأهيل. إضافة إلى أن حصيلتها من إجمال نشاط الوكالة ككل معتبرة كما ظهر في العنصر السابق. وفيما يلي محاولة لتقييم حصيلة نشاط الفرع الجهوي حسب آخر احصاءات الوكالة والمسجلة بتاريخ: 2016/12/31. لذلك سنحاول قراءة وتحليل توزع المؤسسات التي انخرطت في الفرع الجهوي سطيف، وحتى تلك التي أودعت ملفاتها ، والتي سنقوم بتحليلها وفق التصنيفات التالية:

3-2-1- توزيع المؤسسات المنخرطة في الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف حسب حالة الملفات:

تصنف المؤسسات المنخرطة في الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف حسب حالة الملفات -وهو التصنيف المعتمد على مستوى الوكالة ككل- وهو في الحقيقة تصنف يعبر عن إجمالي الملفات التي تم استقبالها، والتي تنقسم إلى: ملفات مقبولة، غير مقبولة وملفات ناقصة، كما يظهر من في الجدول الموالي.

جدول رقم 04: توزيع المؤسسات المنخرطة في الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف حسب حالة الملفات 2016/12/31:

وضعية المؤسسات	العدد	النسبة %
مقبولة	985	%58,28
غير مقبولة	556	%32,89
ملفات ناقصة	149	%08,81
المجموع	1690	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف.

يتبين لنا من الجدول السابق المحدد لتصنيف وضعية ملفات المؤسسات التي وجهت للفرع الجهوي سطيف، أن العدد الإجمالي للملفات المودعة ارتفع بـ 38 ملف بعد أن كان 1652 نهاية السداسي الأول من نفس السنة (أنظر الجدول رقم 03)، وبأن نسبة الملفات المقبولة عالية (58,28%) مقارنة بالمتوسط الوطني المحدد نهاية السداسي الأول من نفس السنة حسب ما وضحنا ذلك سابقا، إلا أن وجود ملفات غير مقبولة بمعدل 32,89% ، وأخرى ناقصة بنسبة 08,81% يعبر عن وجود خلل، نرجعه حسب خبرتنا وتعاملنا المباشر مع المؤسسات الراغبة في الانخراط في البرنامج إلى قصر فهم أصحاب المؤسسات لمحتوى البرنامج وشروط الاستفادة منه، بسبب ضعف التحسيس وأحيانا صعوبة الفهم والتعقيد حتى أن البعض من المؤسسات الكبيرة قد أودعت ملفاتها وإن كانت لا تتجاوز 00,53% (حسب ما يظهره الجدول رقم 05) أي ما يعادل 01,61% إلا أنها تبقى مؤشر لعدم فهم أهم شروط الاستفادة وأبسطها، وإن كانت في الحقيقة كبيرة بالمفهوم القديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكنها قد تصنف كمؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب القانون التوجيهي الجديد، وفيما يتعلق بالملفات الناقصة فإن أصحابها يستفيدون من إرجاء الاستفادة إلى حين استيفاء ملفاتهم.

3-2-2- توزيع المؤسسات المنخرطة في الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف حسب الحجم:

من المتعارف عليه أن تصنيف المؤسسات حسب الحجم يتضمن المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة، وبالرغم من أن نشاط الوكالة بما فيها الفرع الجهوي لسطيف يختص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الجدول الموالي يبين بأن الوكالة تستقبل ملفات لكل أشكال تصنيف المؤسسات حسب الحجم.

جدول رقم 05: توزيع المؤسسات المنخرطة في الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف حسب الحجم2016/12/31:

حجم المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة %
كبيرة	09 (غير مقبولة)	00,53
متوسطة	148	08,75
صغيرة	767	45,83
مصغرة	766	45,32
المجموع	1690	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف.

تصنيف المؤسسات المنخرطة لدى الفرع الجهوي سطيف يظهر بأن المؤسسات المتوسطة هي الأقل انخراطا في البرنامج أن المؤسسات الصغيرة المنخرطة تفوقها بحوالي خمس أضعاف وهي الحال أيضا بالنسبة للمؤسسات المصغرة، حيث نجد أنه بالرغم من أن البرنامج ودور الوكالة منصب مباشرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه بإمكان المؤسسات المصغرة الاستفادة، وذلك لدورها في دعم تماسك النسيج الاقتصادي وضرورة وجودها كوسيط مهم، لذلك نجد أن تتساوى تقريبا مع عدد المؤسسات المتوسطة .

3-2-3- توزيع المؤسسات المنخرطة في الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف حسب الولايات:

كما أشرنا سابقا فإن الفرع الجهوي لسطيف يتضمن تسع ولايات، وهو الأمر الذي يعطيه تركيبة متنوعة حسب الولايات المنضوية تحته والتي تعكس على طبيعة درجة حركية نشاط كل ولاية، ويتضح ذلك من الجدول رقم 06.

جدول رقم 06: توزيع المؤسسات المنخرطة في الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف حسب الولايات2016/12/31:

الولاية	عدد المؤسسات المنخرطة	النسبة %
باتنة	116	%06,68
بجاية	139	%08,22
بسكرة	293	%17,33
برج بوعريريج	108	%06,93
الوادي	93	%05,50
جيجل	160	%09,46
مسيلة	140	%08,28
ميلة	143	%08,64
سطيف	498	%29,46
المجموع	1690	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف.

يتضح من الجدول السابق بأن تركيبة المؤسسات المنخرطة حسب الولايات التابعة للفرع الجهوي ليست متشتتة كثيرا إذا استثنينا ولايتي سطيف بـ 29,46% وبسكرة بـ 17,33%، لأن الولايات السبعة الباقية تسجل نسبا متقاربة من ضمن المؤسسات المنخرطة والتي تتراوح بين 05,50% و09,46%، إلا أن الملاحظ أن معدل المؤسسات المنخرطة في ولايتي بسكرة وسطيف معا يقارب النصف وهو ما يساوي 46,79%، وقد يكون ذلك راجعا إلى الحركية الاقتصادية التي تعرفها الولايتين مقارنة بباقي الولايات الأخرى التابعة لنفس الفرع الجهوي.

3-2-4- توزيع المؤسسات المنخرطة في الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف حسب النشاط:

يعتبر تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط من بين أهم التصنيفات لأنه عادة يعبر عن مدى تماسك النسيج الاقتصادي من جهة، ودرجة أهمية بعض الأنشطة عن غيرها، وهو في هذا الجزء من البحث الذي يخص توزيع المؤسسات المنخرطة يعبر أكثر طبيعة أنشطة المؤسسات التي يرغب أصحابها في التأهيل. والتي تتوزع على تسع محاور نشاط أساسية، كما يبينه الجدول التالي.

جدول رقم 07: توزيع المؤسسات المنخرطة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف حسب النشاط2016/07/31:

القطاع	عدد المؤسسات	النسبة %
الصناعات الغذائية	46	02,74
أشغال عمومية وبناء وري	1146	68,41
الصناعة	224	13,37
الخدمات	150	08,95
الفندقة والسياحة	11	00.65
النقل	35	02.08
الصيد البحري	36	02,14
أخرى	27	01,61
المجموع	1675	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سطيف

بقراءتنا لتركيبة المؤسسات المستفيدة من التأهيل حسب نشاطها، يظهر بأن البرنامج يعرف اهتماما كبيرا لدى المؤسسات التي تنشط في مجال الأشغال العمومية والبناء والري بحصة كبيرة تعادل 68,41%، وتليها الصناعة وكل بنسبة أقل بكثير تساوي13,37% أي ما خمسة أضعاف، أما باقي النشاطات الأخرى مجتمعة فهي لا تساوي إلا 18,22% من أجمالي المؤسسات المنخرطة، وذلك قد يكون مؤشرا لوجود عدم توازن في نسيج المؤسسات التي تسعى للتأهيل، لأن نشاطات مثل الصناعة أو السياحة والفندقة يفترض أن تحقق معدلات أعلى نظرا للتوجه العام لاقتصاد البلاد ولأن الولايات التي تقع تحت وصاية الفرع الجهوي سطيف كلها تعتبر مجاللا خصبا لهذه الأنشطة وحتى لباقي الأنشطة الأخرى، أما عن النقل الذي يساوي 02.08% من إجمالي المؤسسات المنخرطة فهو معدل معقول نسبيا كون هذا النشاط يعرف العديد من الاستثمارات ولأن توجه السياسة العامة منذ مدة حد من دعم مثل هذه الأنشطة.

من خلال اطلاعنا على التصنيفات المختلفة لحصيلة نشاط الفرع الجهوي لسطيف ومحاولتنا البسيطة لتحليل المعطيات المقدمة وباحتكاكنا المباشر مع مسيريي وأصحاب المؤسسات التي ترغب في الاستفادة من التأهيل أو حتى تلك التي تأمل وتسعى لذلك يمكننا التأكيد على أن هذا الفرع حقيقة يعبر نشاط كل الوكالة في جوانب عديدة: الملفات المودعة والمقبولة، التركيبة حسب النشاط وغيرها، وحتى لأسباب تكوين التركيبة. بالتالي يمكننا تعميم النتائج المحصل عليها على كل الفروع الجهوية مع مراعاة لنوع من الخصوصية.

الخـاتمـة:

لقد بذلت الدولة مجهودات كبيرة في رسم معالم أعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية القوانين والإجراءات المحددة لذاك وحتى من ناحية التخصيصات المالية، وتضح ذلك كثيرا في البرنامج المحدد للفترة الممتدة بين 2010- 2014 والذي جرى تمديده لتحقيق استفادة أكبر منه، ورغم وجود هيئة مكلفة بتطبيق هذا البرنامج إلا أن الحصيلة الإجمالية للبرنامج وللوكالة المكلفة به أي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى حصيلة ضعيفة نوعا، ويتضح ذلك جليا من خلال عدد المؤسسات التي انخرطت في البرنامج وحتى طبيعة الأنشطة التي تزاولها، هذه المؤسسات التي كما سبق وأشرنا تنشط أغلبها في الأشغال العمومية ومجالات النشاط الثمانية الأخرى حسب تصنيف الوكالة تتقاسم فيما بينها ما يقارب 40% فقط، وهذا لا يعبر عن نسيج اقتصادي متين لإعادة تأهيل المؤسسات، من ناحية أخرى نجد بأن أغلب المؤسسات المنخرطة لم تنه بعد المسار الكامل للتأهيل وتتوقف في مرحلة التشخيص بسبب الفهم الخاطىء للمنخرطين لهدف البرنامج الذي يربطونه بالإعانات المالية وعدم إلتزامهم بعمليات التأهيل التي تتطلب أبعاد مختلفة: تنظيمية، إنتاجية، تكنولوجية وغيرها، والأكثر من ذلك أن نسبة معتبرة من الملفات المودعة يتم إرجاؤها أو حتى عدم قبولها وذلك لعدم استيفائها للشروط أو لأنها من النشاطات غير المدرجة ضمن برنامج التأهيل مثل:..، كما انه لابد من الإشارة إلى الخصوصية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل الدول،وذلك كونها ورغم عددها الكبير إلا أن عدد المؤسسات التي لا تستمر في النشاط كبير هو الأخر وهو ما لا يسمح لها بالانخراط وحتى وإن انخرطت فهي لا تستمر. النقطة المهمة الأخرى هي أنه من المنتظر بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يتم تدارك العديد من هذه النقائص، خاصة فيما يتعلق بشروط الانخراط لأن التعريف القديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان يحرم الكثير من المؤسسات من الاستفادة لأنها وفقه لم تكن تصنف كمؤسسات صغيرة ومتوسطة، من ناحية أخرى، تغيير طابع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الطابع الإداري إلى الطابع الخاص يعطيها مجالا أوسع لممارسة صلاحيتها، ومرونة أكبر في القيام بمهامها، لأنه من ضمن العراقيل التي كانت تواجهها هو ضعف الوعي لدى أصحاب ومسيريي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول التأهيل ومهام الوكالة من جهة والتعقيدات الإدارية المرتبطة بالطابع الجهوي لمندوبيات الوكالة، والذي يتوقع تجاوزها بصدور النصوص التنظيمية المتممة للقانون التوجيهي التي ستحدد الكيفيات التي سيتم من خلالها دمج نشاطات مراكز التسهيل تحت وصاية الوكالة، للتقرب أكثر من المؤسسات المعنية وسهولة وسرعة التفاعل معها، وعليه يمكننا القول بأن دور الوكالة في إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من تنافسيتها ومساعدتها على الاستدامة يبقى مقبولا من الناحية النظرية للبرنامج والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الواقع يظهر ضعفا كبيرا تحقيق هذا الهدف نظرا للحصيلة المقدمة إلا أنه يتوقع تفعيل هذا الدور من خلال التعديلات الحاصلة والمتوقعة التي سبق وأشرنا إليها وإلى المهام التي ستلحق بالوكالة التي ستعزز دورها لأنها تتعلق بمستجدات الاقتصاد الوطني والدولي.

الهـوامش:

1. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 2001/12/12، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في: 2001/12/15، ص 8-9.

2. القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 الصادر في 2017/01/10، الجريدة الرسمية، العدد 02، المؤرخة في: 2017/01/11، ص 5-6.

3. المادة 11، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، مرجع سابق، ص 6.

4. المادة 12، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، مرجع سابق، ص6 (بتصرف).

5 . Boualem Abassi, Dispositif opérationnel **de la misse à niveau des entreprises et de leur environnement**, journées d'études sur la mise à niveau des entreprises, Alger, 11/ 12 Avril 2000. Pris de : Mustafa Hussen-Bey, **Entreprise algérienne : gestion, mise à niveau et performance économique**, ed Thala, Alger, 2006, p213.

6 . http://www.andpme.org.dz,2017. Consulté le : 06/06/2017.

7 . Mustafa Hussen-Bey, **Entreprise algérienne : gestion, mise à niveau et performance économique**, ed Thala, Alger, 2006, p213.

8 . Ibidem.

9 . المرسوم التنفيذي رقم: 05-165 المؤرخ في: 03 ماي 2005. المتضمن القانون الأساسي لإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 32، المؤرخة في: 04 /05/ 2005، ص28.

10. المواد 17-18، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، ص 7.

11. للإطلاع أكثر أنظر: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة17-02.

12. المادة 8، المرسوم التنفيذي رقم: 16-163،الجريدة الرسمية، العدد34، 12/8 /2016، ص13.

13. المادة 05، المرسوم التنفيذي رقم: 05-165، مرجع سابق، ص28.

14. وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

15. وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

16 . http://www.andpme.org.dz,2017. Consulté le : 06/06/2017.

17 . Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique, N°29,2016, p8.

18 . http://www.andpme.org.dz,2017. Consulté le : 06/06/2017.

19 . Ministère de l'industrie et des mines, Op-Cit, p13.

20 . وثائق داخلية خاصة بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.